وقف لله تعالى

شرح الصدور

بتحريم رفع القبور

تأليـــف

محمد بن علي الشوكاني

(وفاته بصنعاء ١٢٥٠هـ)

طبعت على نفقة الفقير لله تعالى
محمد بن صالح بن سلطان

الاشراف على النشر
دار الوطن للنشر والاعلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين . والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وصفوة المرسلين محمد عبدالله ورسوله وعلى آله أجمعين .

أما بعد . فهذه رسالة «شرح الصدور بتحريم رفع القبور» للإمام الرباني شيخ الإسلام في عصره محمد بن علي الشوكاني . أقدمها للقراء لشدة حاجة الناس اليوم إليها بسبب ما غلب على الجمهور والسواد الأعظم من البدع والخرافات التي شوهت وجه الحقيقة الاسلامية الناصعة التي ارتضاها الحكيم الخبير لعباده وأحبها لهم ديناً يهديهم بها إلى أقوم الطريق وأطيب الحياة وأسعدها وأعزها في الدنيا وأكفلها للفلاح والفوز بجنات الخلد في الآخرة . فبكثرة ما ران على القلوب من ظلمات البدع والخرافات الوثنية والشهوات والأهواء الشيطانية تغيرت في نظرهم واعتباراتهم معالم الاسلام الصحيح، فتنكبوا هداه، وأوغلوا في طريق الوثنية وراء شياطين الصوفية الذين هم

أعداء الله ورسله وأعداء الانسانية في كل زمان . بما اخترعوا ويخترعون بما أوحى اليهم الشيطان من تزيين عبادة الشيوخ وقبورهم والترويج لذلك بالأكاذيب المزعومة كرامات وبرفع القباب على قبورهم واقامة المساجد والمشاهد والأنصاب والأصنام المسماة عندهم مقاصير وأضرحة . وعمل الموالد والأعياد زيادة في عبادتهم من دون الله . مما شاع وعم البقاع من هذه الوثنيات . وهذه الرسالة هي أقوى معول لهدم هذه الخرافات ، بادرت بنشرها لعل الله ينفع ويهدي بها . والله المسئول أن يهدينا والمسلمين إلى سواء السبيل ويرد الجميع إلى الدين الحق الذي ارتضاه .

القاهرة في ذي الحجة سنة ١٣٦٦

محمد حامد الفقي

محمد بن علي الشوكاني

هو الامام العالم العلامة المحقق السلفي المحدث الفقيه، شيخ الاسلام ، ترجمان الحديث والقرآن : محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني ، ثم الصنعاني .

ولد في نصف نهار الاثنين ٢٨ من شهر ذي القعدة سنة ١١٧٢ هجرية في قرية « هجرة شوكان » قرية من قرى السحامية ، إحدى قبائل خولان ، تبعد عن صنعاء دون مسافة يوم .

نتقل به أبوه الى صنعاء، وبها نشأ ، وتربى في حجر أبيه على العفاف والطهارة . وأخذ في طلب العلم وسماع العلماء الأعلام ، وفرّغ نفسه للطلب ، وجد واجتهد ، فبزّ الأقران وفاق الأخدان . وكان على مذهب الزيدية الشائع في ربوع اليمن ، فبرع فيه وألف المؤلفات ، وأفتى حتى صار قدوة . ثم طلب الحديث دراية ورواية، وتوجه اليه بكل همه حتى فاق فيه أهل زمانه . ثم خلع عن عنقه ربقة التقليد ، وتحلى بجمال الاجتهاد والفهم عن الله وآياته الكونية والقرآنية ، وحرص

على أن يقصر نفسه على ورود منابع الاسلام الصافية من أكدار الأهواء والآراء . فورد موارد الكتاب والسنة ، ونهج منهج السلف الصالح والمهتدين من الأئمة . فألف كتاب : « السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار » صحح فيه من المسائل ما قام عليه الدليل القوي من كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ ، وزيف ما لم ينهض عليه من ذلك دليل ، فقام عليه المقلدون المتعصبون بلا عقل ولا روية، وشنوا عليه غارة شعواء ، صمد لها مستعيناً بالله وحده ، وبما وهبه الله من قوة اليقين وقاطع البراهين حتى قهرهم بحقه وغلبهم بصادق إيمانه برسوله وربه . وبدأ من ذلك الحين يوجه الحملات العنيفة في الدروس والكتب والرسائل على التقليد والمقلدين، محاولاً بها هدم طاغوت التقليد الأعمى الذي أفسد على الناس دينهم ودنياهم. فمن ذلك رسالته «القول المفيد في الاجتهاد والتقليد» وحين ظهرت هذه الرسالة قامت قيامة عبدة الطاغوت ورموه بكل شنيعة ، وشنعوا عليه بأنه يكره آل البيت ويتنقصهم . والله يعلم انهم لكاذبون . فلم يعبأ لذلك ولم يقم له وزناً . وذهب في طريق الدعوة الى محاربة الشرك والتقليد بكل قوته . حتى وافاه الأجل المحتوم ، وهو جادٌّ مجتهد في إيقاظ الناس من غفلاتهم وردهم الى صراط الله المستقيم، وذهب الى ربه احكم الحاكمين، صابراً على ما ناله في مرضاة ربه من أذى ، محتسباً أجره على

الله الذي لا يضيّع أجر المحسنين ، والذي سيفتح بينه وبين أعداء الحق المقلدين . والله خير الفاتحين. وكانت وفاته بصنعاء في جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ هجرية عليه رحمة الله ومغفرته ورضوانه .

وله المؤلفات القيّمة النافعة ، اشتهر منها : تفسيره، ونيل الأوطار ، والدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد ، والدرر البهية وشرحها الدراري المضيئة في فقه السنة ، وغير ذلك كثير . وله من الرسائل في مفردات المسائل كثير جداً . فمنها رسالته هذه « شرح الصدور بتحريم رفع القبور » وهي رسالة تنادي بأنه من الشجاعة وقوة اليقين بحيث وقف هذا الموقف الفذ في وجه جموع أهل اليمن وغيرهم ، يرد على الامام يحيى خطأه – وناهيك بمنزلة الامام يحيى من نفوس الزيديين – هذا الرد المفحم ، وينادي عليه في صراحة المؤمن الذي لا يخشى في الله لومة لائم : أخطأت في تجويز رفع القباب والمشاهد على قبور الصالحين والملوك . ويا لها من شجاعة لله وفي الله . ولو أن العلماء كانوا بهذه الشجاعة في قولة الحق ، وكانوا بالصدق والاخلاص في النصيحة كذلك لكان شأن المسلمين اليوم غير ما هم عليه من الذلة والهوان . والله يجزي الامام الشوكاني وإخوانه الصادقين خير الجزاء ، ويوفقنا لمثل ما وفقهم ،

ويحشرنا يوم القيامة مع إمامنا وإمامهم إمام المهتدين عبد الله ورسوله محمد ﷺ .

وللشوكاني غير ذلك رسالة « رفع الريبة فيما يجوز وما لا يجوز من الغيبة » ورسالة « الدواء العاجل في دفع العدو الصائل » ورسالة « بغية المستفيد في الرد على من أنكر الاجتهاد من أهل التقليد » ورسالة « إرشاد السائل الى دلائل المسائل » .

وقد كنت قابلت بعض الموحدين من حجاج اليمنيين عن حوالي عشر سنوات ، وحين جرى بيننا الحديث على الامام الشوكاني ومؤلفاته أخبرني أن عنده مجموعة رسائل له. فرجوته أن يبيعنيها أو يعيرنيها فأبى الأولى ورضي الثانية . فأكببت على نقلها وتصحيحها جهد الطاقة .

وها أنا أنشر منها اليوم رسالة «شرح الصدور» التي كانت المكتبة المنيرية قد نشرتها من سنين ، وأحسنت وأفادت بنشرها ، جزى الله صاحبها عن ذلك خيراً .

وقد صححت هذه المطبوعة على مطبوعة الشيخ منير وعلى المنقولة من مجموعة الأخ اليمني . فكانت هذه المطبوعة على ما يغلب على ظني قرة عين الموحدين الراغبين في الاهتداء الى صراط الله المستقيم .

نسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضاه ، وأن يهدينا سواء السبيل، وصلى الله وسلم وبارك على محمد عبد الله ورسوله خاتم المرسلين وعلى آله أجمعين وجعلنا الله من آله وحزبه المفلحين .

القاهرة في غرة الحجة سنة ١٣٦٦ .

وكتبه الفقير الى عفو الله ومغفرته

محمد حامد الفقي

رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله المطهرين وصحبه المكرمين .

وبعد : فاعلم أنه إذا وقع الخلاف بين المسلمين في أن هذا الشيء بدعة او غير بدعة ، او مكروه او غير مكروه ، او محرم او غير محرم ، او غير ذلك . فقد اتفق المسلمون : سلفهم وخلفهم ، من عصر الصحابة الى عصرنا هذا — وهو القرن الثالث عشر منذ البعثة المحمدية — أن الواجب عند الاختلاف في أي أمر من أمور الدين بين الأئمة المجتهدين : هو الرد الى كتاب الله سبحانه ، وسنة رسوله ﷺ الناطق بذلك الكتاب العزيز (٤ : ٥٩ فإن تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول) ومعنى الرد الى الله سبحانه : الرد الى كتابه . ومعنى الرد الى رسوله ﷺ : الرد الى سنته بعد وفاته . وهذا مما لا خلاف فيه بين جميع المسلمين . فإذا قال مجتهد من المجتهدين : هذا حلال . وقال الآخر : هذا حرام : فليس

أحدهما اولى بالحق من الآخر . وإن كان اكثر منه علماً ، او اكبر منه سناً ، او اقدم منه عصراً . لأن كل واحـــد منهما فرد من أفراد عباد الله ، ومتعبد بما في الشريعة المطهرة ، مما في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، ومطلوب منه ما طلب الله من غيره من العباد . وكثرة علمه وبلوغه درجة الاجتهاد . او مجاوزته لهـا لا يسقط عنه شيئاً من الشرائع التي شرعها الله لعباده ، ولا يخرجه من جملة المكلفين من العباد . بل العـــالم كلما ازداد علماً كان تكليفه زائـداً على تكليف غيره ، ولو لم يكن من ذلك إلا ما أوجبه الله عليه من البيان للناس ، وما كلفه به من الصدع بالحق وإيضاح ما شرعه الله لعباده (٣ : ١٨٧ وإذ أخـذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه) (٢ : ١٥٩ إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد مـا بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) فلو لم يكن لمن رزقه الله طرفاً من العلم إلا كونه مكلفاً بالبيان للناس – لكان كافياً فـــيما ذكرناه من كون العلماء لا يخرجون عن دائرة التكليف . بل يزيدون بمـا علموه تكليفاً ، وإذا أذنبوا كان ذنبهم أشد من ذنب الجاهل وأكثر عقاباً ، كما حكاه الله سبحانه عمن عمـــل سوءاً بجهالة ومن عمله بعلم ، وكما حكاه في كثير من الآيات عن علماء اليهود ، حيث أقدموا على مخالفة مـا شرعه الله لهم ، مع كونهم يعلمون الكتاب ويدرسونه . ونعى ذلك عليهم في مواضع متعددة من كتابه وبكتهم أشد تبكيت . وكما ورد

في الحديث الصحيح « إن من اول من تسعر بهم جهنم : العالم الذي يأمر الناس ولا يأتمر وينهاهم ولا ينتهي » .

وبالجملة فهـذا أمر معلوم : ان العلم وكثرته وبلوغ حامله إلى أعلى درجات العرفان لا يسقط عنـــه شيئاً من التكاليف الشرعية ، بل يزيدها عليه شدة ، ويخاطب بأمور لا يخاطب بها الجاهل ، ويكلف بتكاليف غير تكاليف الجاهل . ويكون ذنبه أشد وعقوبته أعظم . وهذا لا ينكره أحد ممن له أدنى تمييز بعلم الشريعة . والآيات والأحاديث الواردة في هذا المعنى لو جمعت لكانت مؤلفاً مستقيماً ، ومصنفاً حافلاً . وليس ذلك من غرضنا في هذا البحث . بل غاية الغرض من هـــذا ونهاية القصد منه : هو بيان أن العالم كالجاهل في التكاليف الشرعية ، والتعبد بما في الكتاب والسنة ، مع ما أوضحناه لـــك من التفاوت بين الرتبتين رتبة العـالم ورتبة الجاهل في كثير من التكاليف ، واختصاص العالم منها بما لا يجب على الجاهل .

وبهذا يتقرر لك أن ليس لأحد من العلماء المختلفين ، أو من التابعين لهم والمقتدين بهم أن يقول : الحق ما قاله فلان دون فلان ، أو فلان أولى بالحق من فلان . بل الواجب عليه — إن كان ممن له فهم وعلم وتمييز — أن يرد ما اختلفوا فيه الى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ . فمن كان دليل الكتاب والسنة معه فهو على الحق وهو الأولى بالحق . ومن كان دليل الكتاب والسنة عليـه لا له كان هو المخطيء ، ولا ذنب عليه في هذا

الخطأ ان كان قد وفّى الاجتهاد حقه ، بل هو معذور ، بل مأجور ، كما ثبت في الحديث الصحيح انه « اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وان اجتهد فأخطأ فله أجر » فناهيك بخطأ يؤجر عليه فاعله . ولكن هذا انما هو للمجتهد نفسه ، إذا أخطأ ، ولكن لا يجوز لغيره أن يتبعه في خطئه ، ولا يعذر كعذره ، ولا يؤجر كأجره ، بل واجب على من عداه من المكلفين أن يترك الاقتداء به في الخطأ ويرجع الى الحق الذي دل عليه الكتاب والسنّة . وإذا وقع الرد لما اختلف فيه أهل العلم إلى الكتاب والسنة كان من معه دليل الكتاب والسنة هو الذي أصاب الحق ووافقه ، وان كان واحداً ، والذي لم يكن معه دليل الكتاب والسنة هو الذي لم يصب الحق ، بل أخطأه ، وإن كان عدداً كثيراً . فليس لعالم ولا لمتعلم ولا لمن يفهم – وان كان مقصراً – أن يقول : إن الحق بيد من يقتدي به من العلماء ، إن كان دليل الكتاب والسنة بيد غيره . فإن ذلك جهل عظيم . وتعصب ذميم ، وخروج من دائرة الانصاف بالمرة . لأن الحق لا يعرف بالرجال ، بل الرجال يعرفون بالحق. وليس أحد من العلماء المجتهدين والأئمة المحققين بمعصوم . ومن لم يكن معصوماً فإنه يجوز عليه الخطأ كما يجوز عليه الصواب ، فيصيب تارة ويخطىء أخرى ولا يتبين صوابه من خطئه إلا بالرجوع الى دليل الكتاب والسنة. فإن وافقهما فهو مصيب . وإن خالفهما فهو مخطىء ولا خلاف في هذه الجملة بين جميع المسلمين أولهم وآخرهم ، سابقهم

ولاحقهم ، كبيرهم وصغيرهم وهذا يعرفه كل من له أدنى حظ من العلم ، وأحقر نصيب من العرفان . ومن لم يفهم هـــذا ويعترف به فليتّهم نفسه، ويعلم أنه قد جنى على نفسه بالخوض فيما ليس من شأنه ، والدخول فـيما لا تبلغ اليه قدرته ، ولا ينفذ فيه فهمه . وعليه أن يمسك قلمه ولسانه، ويشتغل بطلب العلم ، ويفرغ نفسه لطلب علوم الاجتهـاد التي يتوصل بها الى معرفة الكتاب والسنة وفهم معانيها ، والتمييز بين دلائلها ، ويجتهد في البحث في السنة وعلومها، حتى يتميز عنده صحيحها من سقيمها ، ومقبولها من مردودها ، وينظر في كلام الأئمة الكبار من سلف هذه الأمة وخلفها حتى يهتدي بكلامهم الى الوصول الى مطلوبه . فإنه ان لم يفعل هـذا وقدم الاشتغال بما قدمنا ، ندم على ما فرط منه قبل أن يتعلم هـــذه العلوم غاية الندم ، وتمنى أنه أمسك عن التكلم بما لا يعنيه، وسكت عن الخوض فيما لا يدريه ، وما أحسن ما أدبنا به رسول الله ﷺ فيما صح عنه من قوله «رحم الله امرءاً قال خيراً أو صمت» وهذا في الذي تكلم في العلم قبـل أن يفتح الله عليه بما لا بد منه ، وشغل نفسه بالتعصب للعلمـــاء ، وتصدر للتصويب والتخطئة في شيء لم يعلمه ولا فهمه حتى فهمه ، ولم يقل خيراً ولا صمت . فـلم يتأدب بالأدب الذي أرشد اليـه رسول الله ﷺ .

وإذا تقرر لك من مجموع ما ذكرناه وجوب الرد الى كتاب

الله وسنّة رسوله ﷺ بنص الكتاب العزيز وإجماع المسلمين أجمعين ، عرفت أن من زعم الناس أنه يمكن معرفة المخطىء من العلماء من غير هـذه الطريق عند اختلافهم في مسألة من المسائل فهو مخالف لما في كتاب الله ، ومخالف لإجماع المسلمين أجمعين ، فانظر أرشدك الله الى أي جناية جنى على نفسه بهذا الزعم الباطل وأي مصيبة وقع فيها بهذا الخطأ الفاحش،وأي بلية جلبها عليه القصور والتقصير وأي محنة شديدة ساقها اليه التكلم فيما ليس من شأنه ؟

وها أنا أوضح لك مثالاً لما ذكرناه من الاختلاف بين أهل العلم، ومن كيفية الرد الى كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، ليتبين المصيب من المخطىء ، ومن بيده الحق ومن بيده غيره، حتى تعرف الحق حق معرفته ، ويتضح لك غاية الاتضاح . فإن الشيء إذا ضربت له الأمثلة وصورت له الصور بلغ من الوضوح والجلاء الى غاية لا يخفى معها على من له فهم صحيح وعقل رجيح ، فضلاً عمن لم يكن له في العلم نصيب ، وفي العرفان حظ ، ولنجعل هذه المسألة التي جعلناها مثالاً لما ذكرناه وايضاحاً لما أمليناه : هي المسألة التي لهج بالكلام فيها أهل عصرنا ومصرنا،خصوصاً في هذه الأيام لأسباب لا تخفى، وهي:

مسألة رفع القبور ، والبناء عليها ، كما يفعله الناس من بناء المساجد والقباب على القبور .

فنقول : اعلم أنه قد اتفق الناس ، سابقهم ولاحقهم ، وأولهم وآخرهم من لدن الصحابة رضي الله عنهم الى هذا الوقت : أن رفع القبور والبناء عليها بدعة من البدع التي ثبت النهي عنها واشتد وعيد رسول الله لفاعلها ، كما يأتي بيانه ، ولم يخالف في ذلك احد من المسلمين اجمعين ، لكنه وقع للامام يحيى بن حمزة مقالة تدل على أنه يرى أنه لا بأس بالقباب والمشاهد على قبور الفضلاء ، ولم يقل بذلك غيره ، ولا روى عن احد سواه ، ومن ذكرها من المؤلفين في كتب الفقه من الزيدية فهو جريٌ على قوله واقتداء به . ولم نجد القول بذلك ممن عاصره ، او تقدم عصره عليه لا من اهل البيت ولا من غيرهم . وهكذا اقتصر صاحب البحر الذي هو مدرّس كبار الزيدية ، ومرجع مذهبهم ومكان البيان لخلافهم في ذات بينهم ، وللخلاف بينهم وبين غيرهم ، بل اشتمل على غالب اقوال المجتهدين وخلافاتهم في المسائل الفقهية ، وصار هو المرجوع اليه في هذه الأعصار ، وهذه الديار لمن اراد معرفة الخلاف في المسائل ، وأقوال القائلين بإثباتها او نفيها من المجتهدين : فإن صاحب هذا الكتاب الجليل لم ينسب هذه المقالة - أعني جواز رفع القباب والمشاهد على قبور الفضلاء- إلا الى الإمام يحيى وحده . فقد قال ما نصه :

مسألة ، الإمام يحيى : لا بأس بالقباب والمشاهد على قبور الفضلاء والملوك ؛ لاستعمال المسلمين ولم ينكر . انتهى .

فقد عرفت من هـذا أنه لم يقل بذلك إلا الإمام يحيى ، وعرفت دليله الذي استدل به . وهو استعمال المسلمين مع عدم النكير ، ثم ذكر صاحب البحر هذا الدليل الذي استدل بـه الإمام يحيى في الغيث واقتصر عليه ، ولم يأت بغيره .

فإذا عرفت هذا تقرر لك أن هذا الخلاف واقع بين الإمام يحيى وبين سائر العلماء، من الصحابة والتابعين، ومن المتقدمين من اهل البيت والمتأخرين ، ومن اهل المذاهب الأربعـة وغيرهم . ومن جميع المجتهدين اولهم وآخرهم ، ولا يعترض هذا بحكاية من حكي قول الإمام يحيى في مؤلفه ، ممن جـاء بعـده من المؤلفين . فإن مجرد حكاية القول لا يدل على أن الحاكي يختاره ويذهب اليه . فإن وجدت قائلاً من بعده من اهل العلم يقول بقوله هـذا ويرجحه ، فإن كان مجتهداً كان قائلاً بما قاله الإمام يحيى ذاهباً الى ما ذهب اليه بذلك الدليل الذي استدل بـه ، وإن كان غير مجتهد فلا اعتبار بموافقته لأنها إنما تعتبر اقوال المجتهدين لا اقوال المقلدين ، فاذا اردت أن تعرف : هل الحق ما قاله الإمام يحيى ، او ما قاله غيره من اهل العلم. فالواجب عليك رد هذا الاختلاف الى ما أمرنا الله بالرد اليه . وهو كتاب الله وسنـة رسوله ﷺ .

فان قلت : بيّن لي العمل في هذا الرد حتى تتم الفائدة ، ويتضح الحق من غيره ، والمصيب من المخطىء في هـذه المسألة .

قلت : افتح لما اقوله سمعاً ، واتخذ له فهماً ، وأرهف له ذهناً . وها أنا أوضح لك الكيفية المطلوبة . وأبيّن لك ما لا يبقى عندك بعده ريب ، ولا يصاحب ذهنك وفهمك عنده لبس ، فأقول :

قال الله سبحانه : (٥٩ : ٧ وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا) فهذه الآية فيها الإيجاب على العباد بالائتمار بما أمر به الرسول ﷺ والأخذ به ، والانتهاء عما نهى عنه ﷺ وتركه . وقال الله سبحانه: (٣ : ٣١ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) ففي هذه الآية : تعليق محبة الله الواجبة على كل عبد من عباده باتباع رسوله ﷺ . وأن ذلك هو المعيار الذي يعرف به محبة العبد لربه على الوجه المعتبر ، وأنه السبب الذي يستحق به العبد أن يحبه الله . وقال الله سبحانه : (٤ : ٨٠ من يطع الرسول فقد أطاع الله) . ففي هذه الآية : أن طاعة الرسول طاعة لله [1] . وقال : (٤ : ٦٩ ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ،

---

(١) الطاعة : الاذعان والانقياد في سهولة ويسر ، بلا استعصاء ولا توان ولا تخاذل . يقال : فرس طوع العنان : سلس المقاد ، غير حرون .

وحسن أولئك رفيقاً) . فأوجب هذه السعادة لمن أطاع الله ورسوله ، وهي أن يكون مع هؤلاء الذين هم ارفع العباد درجة عنده ، وأعلاهم منزلة . وقال : (٤ : ١٣ ، ١٤ ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين) . وقال سبحانه: (٢٤ : ٥٢ ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقهِ فأولئك هم الفائزون) . وقال سبحانه: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) . وأنزل الله على رسوله أن يقول: (فاتقوا الله وأطيعون) والآيات الدالة على هذا المعنى في الجملة اكثر من ثلاثين آية [1] .

ويستفاد من جميع ما ذكرناه : أن ما امر به رسول الله ﷺ ونهى عنه كان الأخذ به واتباعه واجباً بأمر الله سبحانه . وكانت الطاعة لرسول الله في ذلك طاعة لله ، وكان الامر من رسول الله امراً من الله .

وسنوضح لك ما صح عن رسول الله ﷺ في غير حديث

(١) في سورة البقرة (٢ : ٢٨٥) وفي آل عمران (٣ : ٣٢ ، ١٣٢) وفي النساء (٤ : ١٢ ، ٤٥ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٧٩) وفي الانفال (٨ : ١ ، ٢٠ ، ٤٧) وفي التوبة (٩ : ٧٢) وفي النور (٢٤ : ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦) .

من النهي عن رفع القبور والبناء عليها ، ووجوب تسويتها ، وهدم ما ارتفع منها . ولكننا هنا نبتدىء بذكر أشياء في حكم التوطئة والتمهيد لذلك ، ثم ننتهي الى ذكر ما هو المطلوب ، حتى يعلم من اطلع على هذا البحث أنه إذا وقع الرد فيما قاله الإمام يحيى وما قاله غيره في القباب والمشاهد الى ما أمر الله بالرد اليه ، وهو كتاب الله سبحانه وسنة رسوله ﷺ – كان في ذلك ما يشفي ويكفي ، ويقنع ويغني ذكر بعضه ، فضلاً عن ذكر جميعه . وعند ذلك يتبين لكل من له فهم ما في رفع القبور من الفتنة العظيمة لهذه الأمة ، ومن المكيدة البالغة التي كادهم الشيطان بها . وقد كاد بها من كان قبلهم من الأمم السالفة ، كما حكى الله سبحانه وتعالى ذلك في كتابه العزيز .

وكان اول ذلك في قوم نوح . قال الله سبحانه (٧١ : ٢١ – ٢٣ قال نوح رب إنهم عصوني واتبعوا من لم يزده ماله وولده إلا خساراً ومكروا مكراً كبارا . وقالوا لا تذرن آلهتكم ، ولا تذرن وداً ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق ونسرا) « كانوا قوماً صالحين من بني آدم ، وكان لهم أتباع يقتدون بهم ، فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم : لو صورناهم كان أشوق لنا الى العبادة إذا ذكرناهم . فصوروهم . فلما ماتوا وجاء آخرون دبّ اليهم إبليس ، فقال : إنما كانوا يعبدونهم ، وبهم يسقون المطر . فعبدوهم ، ثم عبدتهم العرب

بعد ذلك » وقد حكى معنى هذا في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما . وقـال قوم من السلف « إن هؤلاء كانوا قوماً صالحين من قوم نوح ، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم » ويؤيد هذا مـا ثبت في الصحيحين وغيرهما عن عائشة رضي الله عنها « أن أم سلمة رضي الله عنها ذكرت لرسول الله ﷺ كنيسة رأتها بأرض الحبشة ، وذكرت له مـا رأت فيها من الصور . فقال رسول الله ﷺ : أولئك قوم إذا مـات فيهم العبد الصالح أو الرجل الصالح بنوا على قـبره مسجداً ، وصوروا فيـه تلك الصور ، أولئك شرار الخلق عند الله » وأخرج ابن جرير في تفسير قوله تعالى (٥٣ : ١٩ أفرأيتم اللات والعزى) قال : « كان يَلـُتُّ السويق للحاج ، فمـات فعكفوا على قبره » وفي صحيح مسلم عن جُندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قـال سمعت رسول الله ﷺ قبل أن يموت يقول : « ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلـك » وفي الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : « لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خَميصة على وجهه ، فإذا اغتم كشفها . فقال – وهو كذلك – لعنة الله على اليهود والنصارى فقـد اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد – يحذر مـا صنعوا » وفي الصحيحين مثله أيضاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما . وفيهما أيضاً مـن حديث أبي هريرة

رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وفي الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، ولولا ذلك لأبرز قبره ، غير أنه خُشي أن يكون مسجداً » وأخرج الإمام أحمد في مسنده بإسناد جيد ، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . أن رسول الله ﷺ قال : « إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء ، والذين يتخذون القبور مساجد » وأخرج احمد وأهل السنن من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه ﷺ قال: « لعن الله زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » . وفي صحيح مسلم وغيره عن أبي الهيّاج الأسدي. قال : « قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه : ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ ؟ أن لا أدع تمثالاً إلا طمسته ، ولا قبراً مُشرفاً إلا سويته وفي صحيح مسلم أيضاً عن ثمامة بن شفي نحو ذلك .

وفي هذا أعظم دلالة على أن تسوية كل قبر مشرف بحيث يرتفع زيادة على القدر المشروع واجبة متحتمة . فمن إشراف القبور : أن يرفع سمكها أو يجعل عليها القباب او المساجد . فإن ذلك من المنهي عنه بلا شك ولا شبهة . ولهذا فإن النبي ﷺ بعث لهدمها امير المؤمنين علياً . ثم إن امير المؤمنين

بعث لهدمها أبا الهياج الأسدي في ايام خلافته . وأخرج احمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه النسائي وابن حبان من حديث جابر قال : « نهى رسول الله ﷺ أن يُجصّص القبر، وأن يبنى عليه ، وأن يوطأ » وزاد هؤلاء المخرجون لهذا الحديث عن مسلم « وأن يكتب عليه » قال الحاكم : النهي عن الكتابة على شرط مسلم ، وهي صحيحة غريبة .

وفي هذا التصريح بالنهي عن البناء على القبور ، وهو يصدق على ما بني على جوانب حفرة القبر ، كما يفعله كثير من الناس من رفع قبور الموتى ذراعاً فما فوقه . لأنه لا يمكن أن يجعل نفس القبر مسجداً . فذلك مما يدل على أن المراد بعض ما يقرب به مما يتصل به ، ويصدق على من بنى قريباً من جوانب القبر كذلك ، كما في القباب والمساجد والمشاهد الكبيرة ، على وجه يكون القبر في وسطها او في جانب منها. فإن هذا بناء على القبر ، لا يخفى ذلك على من له أدنى فهم ، كما يقال : بنى السلطان على مدينة كذا ، او على قرية كذا سوراً . وكما يقال : بنى فلان في المكان الفلاني مسجداً ، مع أن سمك البناء لم يباشر إلا جوانب المدينة او القرية او المكان ولا فرق بين أن تكون تلك الجوانب التي وقع وضع البناء عليها قريبة من الوسط، كما في المدينة الصغيرة والقرية الصغيرة والمكان الضيق ، أو بعيدة من الوسط ، كما في المدينة الكبيرة والقرية الكبيرة ، والمكان الواسع . ومن زعم أن في لغة

العرب ما يمنع من هذا الإطلاق فهو جاهل لا يعرف لغة العرب ، ولا يفهم لسانها ولا يدري بما استعملته في كلامها .

وإذا تقرر لك هذا علمت أن رفع القبور ووضع القباب والمساجد والمشاهد عليها قد لعن رسول الله ﷺ فاعله تارة ، كما تقدم ، وتارة قال « اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » فدعا عليهم بأن يشتد غضب الله عليهم بما فعلوه من هذه المعصية . وذلك ثابت في الصحيح . وتارة نهى عن ذلك ، وتارة بعث من يهدمه ، وتارة جعله من فعل اليهود والنصارى ، وتارة قال « لا تتخذوا قبري وثنا » وتارة قال « لا تتخذوا قبري عيدا » أي موسما يجتمعون فيه ، كما صار يفعله كثير من عباد القبور ، يجعلون لمن يعتقدونه من الأموات أوقاتاً معلومة يجتمعون فيها عند قبورهم ينسكون لها المناسك ، ويعكفون عليها ، كما يعرف ذلك كل أحد من الناس من أفعال هؤلاء المخذولين ، الذين تركوا عبادة الله الذي خلقهم ورزقهم ثم يميتهم ويحييهم وعبدوا عبداً من عباد الله ، صار تحت أطباق الثرى ، لا يقدر على أن يجلب لنفسه نفعاً ولا يدفع عنها ضراً ، كما قال رسول الله ﷺ فيما أمره الله أن يقول : (٧ : ١٨٨ لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضرا) فأنظر كيف قال سيد البشر وصفوة الله من خلقه بأمر ربه إنه لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً وكذلك قال فيما صح عنه « يا فاطمة بنت محمد لا أغني عنك من الله شيئاً » فاذا كان هذا قول

رسول الله ﷺ في نفسه وفي أخص قرابته به وأحبهم اليه ، فما ظنك بسائر الأموات الذين لم يكونوا أنبياء معصومين ولا رسلاً مرسلين ، بل غاية ما عند احـدهم أنه فرد من أفراد هذه الأمة المحمدية ، وواحـد من أهل هذه الملة الإسلامية ؟ فهو أعجز وأعجز أن ينفع أو يـدفع عنها ضرراً . وكيف لا يعجز عن شيء قد عجز عنه رسول الله ﷺ ، وأخبر به أمته كما أخبر الله عنه ، وأمره بأن يقول للناس بأنه لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً ، وانه لا يغني عن أخص قرابتـه من الله شيئاً ؟.

فيا عجباً! كيف يطمع من له أدنى نصيب من علم،أو أقل حظ من عرفان أن ينفعه أو يضره فرد من أفراد أمـة هذا النبي الذي يقول عن نفسه هـذه المقالة ؟ والحال أنه فرد من التابعين له المقتدين بشرعه. فهل سمعت أذناك – أرشدك الله– بضلال عقل أكبر من هذا الضلال الذي وقع في عبّاد أهـل القبور ؟! (إنا لله وإنا اليه راجعون) .

وقد اوضحنا هـــذا ابلغ إيضاح في رسالتنا التي سميناها « الدر النضيد في اخلاص كلمة التوحيـــد » وهي موجودة بأيدي الناس .

فلا شك ولا ريب أن السبب الأعظم الذي نشأ منه هـذا

الاعتقاد في الأموات هو مـــا زيّنه الشيطان للناس من رفع القبور، ووضع الستور عليها، وتجصيصها وتزيينها بأبلغ زينة، وتحسينها بأكمل تحسن . فإن الجاهل اذا وقعت عينه على قبر من القبور قـــد بنيت عليه قبة فدخلها ، ونظر على القبور الستور الرائعة ، والسرج المتلألئة ، وقد سطعت حوله مجامر الطيب، فلا شك ولا ريب أنه يمتلىء قلبه تعظيماً لذلك القبر، ويضيق ذهنه عن تصور ما لهذا الميت من المنزلة، ويدخله من الروعة والمهابة ما يزرع في قلبه من العقائد الشيطانية التي هي من اعظم مكائد الشيطان للمسلمين ، وأشد وسائله الى ضلال العباد مـــا يزلزله عن الإسلام قليلاً قليلاً ، حتى يطلب من صاحب ذلك القبر ما لا يقدر عليه إلا الله سبحانه . فيصير في عداد المشركين . وقد يحصل له هـــذا الشرك بأول رؤية لذلك القبر الذي صار على تلك الصفة وعند اول زورة له إذ لا بد أن يخطر بباله أن هذه العناية البالغة من الأحيـاء بمثل هذا الميت لا تكون إلا لفائدة يرجونها منه ، إمـا دنيوية أو أخروية ، فيستصغر نفسه بالنسبة الى من يراه من اشباه العلماء زائراً لذلك القبر ، وعاكفاً عليه ومتمسحاً بأركانه . وقـــد يجعل الشيطان طائفة من اخوانه من بني آدم يقفون على ذلك القبر ، يخادعون من يأتي اليـه من الزائرين ، يهولون عليهم الأمر ، ويصنعون اموراً من انفسهم ، وينسبونها الى الميت على وجه لا يفطن له من كان من المغفلين ، وقـــد يصنعون اكاذيب مشتملة على اشياء يسمونها كرامات لذلك الميت ،

ويبثونها في الناس ، ويكررون ذكرها في مجالسهم ، وعند اجتماعهم بالناس ، فتشيع وتستفيض ، ويتلقاها من يحسن الظن بالأموات ، ويقبل عقله ما يروى عنهم من الأكاذيب ، فيرويها كما سمعها ، ويتحدث بها في مجالسه ، فيقع الجهال في بلية عظيمة من الاعتقاد الشركي ، وينذرون على ذلك الميت بكرائم اموالهم ، ويحبسون على قبره من املاكهم ما هو أحبها الى قلوبهم ، لاعتقادهم انهم ينالون بجاه ذلك الميت خيراً عظيماً وأجراً كبيراً. ويعتقدون ان ذلك قربة عظيمة، وطاعة نافعة ، وحسنة متقبلة . فيحصل بذلك مقصود اولئك الذين جعلهم الشيطان من اخوانه من بني آدم على ذلك القبر. فإنهم انما فعلوا تلك الأفاعيل وهولوا على الناس بتلك التهاويل، وكذبوا تلك الأكاذيب ، لينالوا جانباً من الحطام من اموال الطغام الأغتام[1] . وبهذه الذريعة الملعونة ، والوسيلة الإبليسية ، تكاثرت الأوقاف على القبور ، وبلغت مبلغاً عظيماً ، حتى بلغت غلات ما يوقف على المشهورين منهم ما لو اجتمعت اوقافه لبلغ ما يقتاته اهل قرية كبيرة من قرى المسلمين . ولو بيعت تلك الحبائس الباطلة لأغنى الله بها طائفة عظيمة من الفقراء ، وكلها من النذر في معصية الله . وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: « لا نذر في معصية الله » وهي ايضاً من النذر الذي لا يبتغي به وجه الله ، بل كلها

(١) الأغتم : من لا يفهم ولا يفصح عن مراده .

من النذور التي يستحق بها فاعلها غضب الله وسخطه ، لأنها تفضي بصاحبها الى ما يفضي به اعتقاد الإلهية في الاموات من تزلزل قدم الدين ، إذ لا يسمح بأحب امواله وألصقها بقلبه إلا وقد زرع الشيطان في قلبه من محبة وتعظيم وتقديس ذلك القبر وصاحبه ، والمغالاة في الاعتقاد فيه ما لا يعود بـه الى الاسلام سالماً . نعوذ بالله من الخذلان (١) .

---

(١) وان من افكهم الذي يخدعون به الطغام : زعمهم ان ذوات الانبياء والاولياء ليست من جنس ذوات بقية البشر ، اذ يدعون افكاً عظيماً : انهم النور الذي انبثق وفاض اولاً من ربهم — سبحان ربنا وتعالى عن ذلك علواً كبيراً — وأن ذواتهم لذلك اكتسبت من خصائص الربوبية وصفاتها من الحياة الدائمة التي لا يعتريها ما يعتري بقية الخلق من الفناء والبلاء ، فهم يزعمون انهم ما ماتوا كموت البشر بل انتقلوا ، وانهم احياء يسمعون ويبصرون ويقدرون ويعطون كل ما يطلب منهم ، ويقضون حاجات السائلين ، ويستجيبون دعاء الراغبين. وأنهم بذلك النور الذي فاض من الرب — بزعمهم الفاجر — وباكتساب هذه الخصائص والصفات الذاتية اصبحوا وسطاً بين البشرية والربوبية فمن ثم اتخذوهم وسطاء بينهم وبين ربهم ، او على زعمهم واعتقادهم الفاسد : بينهم وبين ابيهم الذي انبثقوا منـه نوراً ، فهم لذلك يعتقدون انهم يتصرفون في ملك الرب او على زعمهم ابيهم — بما يشاءون من خفض ورفع وقبض وبسط وإعطاء ومنع ، لا يقدر ربهم أن يسألهم ، بل يقول الشعراني : انهم يتحكمون في الرب ويقهرونه . وهـذه هي عقيدة الصوفية الوثنية في كل اوليائهم في الجاهلية الاولى والثانية ، يسميها لهم الشيطان في كل وقت بأسماء يخدعهم بها ويروجها عليهم ، لأنهم مقلدون تقليداً اعمى : (لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها . اولئك كالأنعام بل هم أضل اولئك هم الغافلون) .

ولا شك ان غالب هؤلاء المغرورين المخدوعين لو طلب منهم طالب ان ينذر بذلك الذي نذر به لقبر ميت على ما هو طاعة من الطاعات وقربة من القربات لم يفعل ، ولا كاد .

فانظر الى اين بلغ تلاعب الشيطان بهؤلاء ؟ وكيف رمى بهم في هوة بعيدة القعر ، مظلمة الجوانب ؟ فهذه مفسدة من مفاسد رفع القبور وتشييدها ، وزخرفتها وتجصيصها .

ومن المفاسد البالغة الى حد يرمي بصاحبه الى وراء حائط الاسلام ، ويلقيه على أم رأسه من اعلى مكان الدين : أن كثيراً منهم يأتي بأحسن ما يملكه من الأنعام واجود ما يحوزه من المواشي فينحره عند ذلك القبر ، متقرباً به اليه ، راجياً ما يضمر حصوله له منه . فيهل به لغير الله ، ويتعبد به لوثن من الاوثان إذ انه لا فرق بين النحائر لأحجار منصوبة يسمونها وثناً ، وبين قبر لميت يسمونه قبراً [1] . ومجرد

---

(١) ان الوثنية في كل وقت ملة واحدة ، اوحاها الشيطان الى اوليائه بأسماء مختلفة . والحقيقة فيها واحدة . كما ان التوحيد واحد على لسان كل المرسلين . وما عظم الوثني الاول حجراً ولا شجراً إلا لأنه نال البركة — بزعمه الكاذب — من انتسابه الى الولي : اللات او العزى وغيرهما ممن زعموهم وسائط بين الربوبية والبشرية، وانهم ابناء ربهم لأنهم من نوره . فالقبر المعظم المقدس وثن وصنم بكل معاني الوثنية لو كان الناس يعقلون، لأن الاوثان في الجاهلية انما كانت باسم اولياء . كما ذكر الله ذلك في القرآن ما لا يحصى . ولقد كان العرب يقسمون بالله انهم حنفاء ليسوا مشركين .

الاختلاف في التسمية لا يغني من الحق شيئاً ، ولا يؤثر تحليلاً ولا تحريماً . فإن من اطلق على الخمر غير اسمها وشربها ، كان حكمه حكم من شربهـــا وهو يسميها باسمها ، بلا خلاف بين المسلمين اجمعين .

ولا شك ان النحر نوع من انواع العبادة التي تعبـــد الله العباد بها ، كالهدايا والفدية والضحايا فالمتقرب بهـــا الى القبر والناحر لها عنده لم يكن له غرض بذلك إلا تعظيمه وكرامته ، واستجلاب الخير منـــه واستدفاع الشر به . وهذه عبادة لا شك فيها . وكفاك من شر سماعه. ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم (إنا لله وإنا اليه راجعون) والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لا عقر في الإسلام » قال عبد الرزاق « كانوا يعقرون عند القبر ، يعني بقراً وشياها» رواه ابو داود بإسناد صحيح عن أنس بن مالك .

وبعد هذا كله فاعلم ما سقناه من الدلالة وما هو كالتوطيد لها وما هو كالخاتمة تختم بها البحث : يقضي ابلغ قضاء وينادي ارفع نداء ، ويـدل اوضح دلالة ، ويفيد اجلى مفاد : ان ما رواه صاحب البحر عن الإمام يحيى : غلط من اغاليط العلماء ، وخطأ من جنس ما يقع للمجتهدين . وهذا شأن البشر . والمعصوم من عصمه الله . وكل عالم يؤخذ من قوله ويترك ، مع كونه رحمه الله من اعظم الأئمة انصافاً، واكثرهم تحرياً للحق وإرشاداً وتأثيراً ، ولكننا رأيناه قد خالف من عداه بما قال : من جواز بناء القباب على القبور – رددنا هذا

الاختلاف الى ما اوجب الله الرد اليه. وهو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. فوجدنا في ذلك ما قدمنا ذكره من الأدلة الدالة ابلغ دلالة، والمنادية بأعلى صوت بالمنع من ذلك والنهي عنه، واللعن لفاعله والدعاء عليه، واشتداد غضب الله عليه، مع ما في ذلك من كونه ذريعة الى الشرك، ووسيلة الى الخروج عن الملة كما أوضحناه.

فلو كان القائل بما قاله الإمام يحيى بعض الأئمة او اكثرهم لكان قولهم رداً عليهم؛ كما قدمناه في اول هذا البحث. فكيف والقائل به فرد من افرادهم؟ وقد صح عن رسول الله ﷺ انه قال: «كل امر ليس عليه امرنا فهو رد» ورفع القبور وبناء القباب والمساجد عليها ليس عليه امر رسول الله ﷺ، كما عرفناك ذلك. فهو رد على قائله، اي مردود عليه.

والذي شرع للناس هذه الشريعة الإسلامية هو الرب سبحانه بما أنزله في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ.

فليس لعالم وإن بلغ من العلم الى أرفع رتبة وأعلى منزلة – أن يكون بحيث يقتدى به فيما خالف الكتاب والسنة أو أحدهما، بل ما وقع منه من الخطأ بعد توفية الاجتهاد حقه يستحق به أجراً. ولا يجوز لغيره أن يتابعه عليه. وقد أوضحنا هذا في أول البحث بما لا يأتي التكرار له بمزيد.

فائدة

وأما ما استدل به الامام يحيى حيث قال: لاستعمال المسلمين

ذلك ولم ينكروه. فقول مردود،لأن علماء المسلمين ما زالوا في كل عصر يروون أحاديث رسول الله ﷺ في لعن من فعل ذلك ويقررون شريعة رسول الله ﷺ في تحريم ذلك في مدارسهم ومجالس حفاظهم يرويها الآخر عن الأول والصغير عن الكبير ، والمتعلم عن العالم من لدن ايام الصحابة الى هذه الغاية . وأوردها المحدثون في كتبهم المشهورة من الأمهات والمسندات والمصنفات ، وأوردها المفسرون في تفاسيرهم ، وأهل الفقه في كتبهم الفقهية ، واهل الأخبار والسير في كتب الأخبار والسير . فكيف يقال : إن المسلمين لم ينكروا على من فعل ذلك ، وهم يرون ادلة النهي عنه واللعن لفاعله ، خلفاً عن سلف في كل عصر . ومع هذا فلم يزل علماء الإسلام منكرين لذلك مبالغين في النهي عنه . وقد حكى ابن القيم عن شيخه تقي الدين – رحمها الله – وهو الإمام المحيط بمذهب سلف هذه الأمة وخلفها. انه قد صرح عامة الطوائف بالنهي عن بناء المساجد على القبور – ثم قال : وصرح اصحاب احمد ومالك والشافعي بتحريم ذلك. وطائفة اطلقت الكراهة . لكي ينبغي أن يحمل على كراهة التحريم ، إحساناً للظن بهم، وأن لا يظن بهم أن يجوزوا ما تواتر عن رسول الله ﷺ لعن فاعله والنهي عنه انتهى .

فانظر كيف حكى التصريح عن عامة الطوائف ؟ وذلك يدل على أنه إجماع من أهل العلم على اختلاف طوائفهم ثم بعد ذلك جعل أهل ثلاثة مذاهب مصرحين بالتحريم ، وجعل

طائفة مصرحة بالكراهة وحملها على كراهة التحريم . فكيف يقال : إن بناء القباب والمشاهد على القبور لم ينكره أحد ؟

ثم انظر كيف يصح استثناء أهل الفضل برفع القباب على قبورهم . وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كما قدمنا أنه قال : « أولئك قوم اذا مات فيهم العبد الصالح او الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً» ثم لعنهم بهذا السبب. فكيف يسوغ من مسلم أن يستثني اهل الفضل بفعل هذا المحرم الشديد على قبورهم ، مع ان اهل الكتاب الذين لعنهم الرسول ﷺ وحذر الناس ما صنعوا لم يعمروا المساجد إلا على قبور صلحائهم . ثم هذا رسول الله ﷺ سيد البشر وخير الخليقة وخاتم الرسل ، وصفوة الله من خلقه ، ينهى أمته أن يجعلوا قبره مسجداً او وثناً او عيداً . وهو القدوة لأمته . ولأهل الفضل من القدوة به والتأسي بأفعاله وأقواله الحظ الأوفر . وهم أحق الأمة بذلك وأولاهم به . وكيف يكون فعل بعض الأمة وصلاحه مسوغاً لفعل هذا المنكر على قبره ؟ وأصل الفضل ومرجعه هو رسول الله ﷺ. وأي فضل ينسب الى فضله أدنى نسبة ، او يكون له بجنبه اقل اعتبار ؟ فإن كان هذا محرماً منهياً عنه ملعوناً فاعله في قبر رسول الله ﷺ فما ظنك بقبر غيره من أمته ؟.

وكيف يستقيم ان يكون للفضل مدخل في تحليل المحرمات وفعل المنكرات؟ اللهم غفراً. والحمد لله الذي هدانا للحق ووفقنا لاتباعه. وصلى الله على محمد عبد الله ورسوله وعلى آله اجمعين.